الدورة الثانية للجنة الفرعية المعنية بالثروة الحيوانية التابعة للجنة الزراعة

إجراءات المراسلات الخطية

البند 5–1 من جدول الأعمال: استعراض برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2024–2027

ردّ الأمانة على التعليقات الخطية الواردة من الأعضاء حتى تاريخ 3 يوليو/تموز 2024

تعرِب الأمانة عن تقديرها للتعليقات الواردة من الأعضاء بشأن البند 5–1 من جدول الأعمال. وقد وردت تعليقات من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة عضوًا (تؤيد ألبانيا والجبل الأسود ومولدوفا هذا البيان أيضًا)، وسويسرا، والفلبين، وماليزيا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وتتوجّه منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) بالشكر إلى نيوزيلندا على دعمها لعمل اللجنة الفرعية وبرنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2024–2027. وتلاحظ المنظمة تفضيل نيوزيلندا مناقشة هذا البند في الجلسة العامة. وتذكّر المنظمة بأنه، وفقًا للممارسة المعمول بها في إجراءات المراسلات الخطية، وكما هو موضح في الوثيقة COAG:LI/2024/INF/1 Rev.1، فإن الحق السيادي للأعضاء في مناقشة بند من بنود جدول الأعمال في الجلسة العامة لا يخضع لقيود بفعل تناوله عن طريق إجراءات المراسلات الخطية. وتأخذ المنظمة علمًا أيضًا بطلب إشراك منطقة جنوب غرب المحيط الهادئ بشكل كامل في أي مشاورات محتملة بشأن خطة العمل العالمية المقترحة للتحويل المستدام للثروة الحيوانية.

وتأخذ المنظمة علمًا بالملاحظات المحدّدة التي أدلت بها سويسرا بشأن مجالات العمل الرئيسية الثلاثة للجنة الفرعية. وفي ما يتعلق بعدم الإشارة إلى صكوك محددة للمنظمة أو صكوك دولية، تشير الأمانة إلى أنه قد جرى تسليط الضوء على الدور الهام لهذه الصكوك في وثائق المناقشة المختلفة، وتحديدًا إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي (كما هو مذكور في الوثيقتين COAG:LI/2024/8 وCOAG:LI/2024/9)، واستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصّة بتغيّر المناخ للفترة 2022–2031 (الوثيقتان COAG:LI/2024/3 وCOAG:LI/2024/8) واستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لتعميم التنوع البيولوجي عبر مختلف القطاعات الزراعية (الوثيقة COAG:LI/2024/3)، التي صبّت في صميم وثيقة برنامج العمل المتعدد السنوات.

وتعرِب المنظمة عن تقديرها لترحيب سويسرا بوضع خطة عمل عالمية، فضلًا عن الحاجة إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في العملية، وخاصة الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة مثل جدول الأعمال العالمي بشأن الثروة الحيوانية المستدامة (GASL)، والشراكة من أجل تقييم وأداء الثروة الحيوانية على الصعيد البيئي (LEAP)، والتحالف العالمي للبحوث بشأن غازات الاحتباس الحراري المتصلة بالزراعة (GRA). وفي ما يتعلق بالآثار المحتملة على الميزانية والموارد البشرية نتيجة عقد دورة استثنائية للجنة الفرعية المعنية بالثروة الحيوانية في عام 2025، تشير المنظمة إلى أن اللجنة الفرعية تعمل باستخدام موارد محدودة من خارج الميزانية، وذلك بشكل أساسي للتحضير للدورات العادية للجنة الفرعية وتسييرها. وفي حال موافقة لجنة

الزراعة، ستُقدّم إلى مكتب اللجنة الفرعية خطة عمل وميزانية مفصّلتين لوضع خطة عمل عالمية، تشملان إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين مثل الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة المذكورة آنفًا، لمشاركتهما مع أعضاء اللجنة الفرعية.

وترحّب المنظمة بملاحظات الولايات المتحدة الأمريكية وتثمّن إقرارها بأهمية التعاون مع سائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وتشكر المنظمة ماليزيا على ملاحظاتها.

وترحّب المنظمة بالدعم المقدّم من الاتحاد الأوروبي (ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة عضوًا، بالإضافة إلى ألبانيا والجبل الأسود ومولدوفا التي تؤيد البيان) لبرنامج العمل المتعدد السنوات. وترحّب المنظمة بالتشديد على اتباع نهج متوازن ومتكامل في عمل اللجنة الفرعية يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثلاثة للاستدامة على قدم المساواة. وتأخذ المنظمة علمًا بالنقاط المحدّدة التي جرى طرحها حول العناصر المختلفة لبرنامج العمل المتعدد السنوات المقترح. كما ترحّب الأمانة بالدعوة الموجّهة إلى المنظمة لوضع خطة عمل عالمية، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج المؤتمر بشأن التحول المستدام في مجال الثروة الحيوانية الذي انعقد في سبتمبر/أيلول 2023 واجتماع اللجنة الفرعية. وتشير المنظمة أيضًا إلى التعليق الذي يفيد بأنه، من أجل القيام بذلك بفعالية، يجب ألّا تكرّر هذه الخطة أي إجراء من فرادى الإجراءات المتوخاة في برنامج عمل اللجنة الفرعية، أو تنتقص منها. وتعرِب المنظمة عن امتنانها للدعم المالي المقدّم من أستراليا وأيرلندا وسويسرا وفرنسا لبرنامج عمل اللجنة الفرعية.